عرض أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد الموسومة
تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000) (*)

عرض: أ.د. زهرة حسن عباس (**)

نوقشت في أروقة كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة البصرة ، الأطروحة المعدة من قبل الباحث حلمي إبراهيم منشد وبإشراف الأستاذ المساعد الدكتور عباس الشرع لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية وقد نالت درجة امتياز.

وللانصاف لابد من القول أننا أمام جهد مبدع وكبير يدل على السام الباحث وقدرته على الفهم واستخدام أدوات التحليل المناسبة للاستنتاج وحرصه على أستخدام الاساليب القياسية الحديثة لاختبار فرضية الدراسة والتي حددها الباحث كالآتي:

إن عجز الميزانية العامة له تأثيرات متباينة في الاتجاه والمدى في كل من سلوك القطاع الخاص والقطاع الخارجي وبدرجات متفاوتة من بلد لآخر

و للاطروحة إسهام عميق في مجال المالية العامة وخاصة نظرياتها الحديثة وقد تم تسليط الضوء على جانب من النظرية الاقتصادية الكلية بدراسة ظاهرة العجز المزدوج وتحليل الآثار الاقتصادية لعجوزات الميزانية العامة واستقصاء طبيعة العلاقة بين هذه العجوزات وعجز الحساب الجاري في أقطار مختارة من البلدان العربية غير النفطية وهي مصر وتونس والمغرب وقد تم اختيار هذه البلدان اعتماداً على مؤشرات اقتصادية محددة وهي درجة التنوع ،ودرجة التصنيع،ودرجة الانفتاح الاقتصادي والريادة في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ،والعبء الضريبي الى جانب عدد السكان .وحدد الباحث ست نقاط جعلها هدفاً لأطروحته وملخص هذه الأهداف :

1- دراسة الأسس النظرية لظاهرة العجز المزدوج ،وعلى وفق وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة والنقدية والمدرسة الريكاردية .

2- دراسة تطور اتجاه السياسة المالية بأدواتها المختلفة في جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة وتحليل مسار العجز المالي في أقطار العينة.

3- تحديد مدى استقلالية السلطات النقدية عن السلطات المالية وقياس الآثار التضخمية للعجز المالي في أقطار العينة .

(*) أطروحة دكتوراه للباحث حلمي أبراهيم منشد، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

(**) أستاذة الاقتصاد القياسي/ جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاحصاء.

4- قياس اثر العجز المالي والدين العام المحلي في مكل من الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص

5- دراسة اثر الدين الخارجي في تحديد موقف الحساب الجاري

6- قياس العلاقة السببية وتحديد اتجاهاتها بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري .

ولتنفيذ هذه الأهداف فقد تم تقسيم الاطروحة إلى أربعة فصول وثلاثة عشر مبحثا وفقاً للآتي:-

تضمن الفصل الأول أربعة مباحث لدراسة نظرية العجز المزدوج من خلال طرح مواقف أهم مدارس الفكر الاقتصادي من عجز الميزانية ومن عجز الحساب الجاري على التتابع في المبحثين الأول والثاني. بينما خصص المبحث الثالث لدراسة الإطار النظري لظاهرة العجز المزدوج وتحليل أهم النظريات الحديثة حول العجز المالي وأثاره الاقتصادية واستبقى المبحث الرابع لعرض الدراسات السابقة التي اختصت بدراسة هذه الظاهرة وتسليط الضوء على الأساليب القياسية المستخدمة للتحليل واهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسات، وجدير بالذكر إن الباحث ركز على استعراض الدراسات التي استخدمت الاساليب القياسية خدمة لدراسته.

بينما خصص الفصل الثاني لدراسة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي واتجاه السياسة المالية في أقطار العينة وكان ذلك في ثلاث مباحث ، تناول المبحث الأول تطور حجم الإنفاق الحكومي ومكوناته الرئيسية ، في حين تناول المبحث الثاني تطور حجم الإيرادات الحكومية وهيكلها، وركز المبحث الثالث على المفاهيم المختلفة لعجز الميزانية العامة وتطور مسارها في البلدان العربية المختارة وللسنوات(1975-2000).

وقد حدد الفصل الثالث دور المصادر الداخلية والخارجية في تمويل العجز المالي إلى جانب قياس الآثار الاقتصادية لذلك باستخدام أساليب قياسية منها تحليل الانحدار البسيط والمتعدد وكذلك استخدام اختبار (F) لاختبار صحة قيود معينة مضافة واقتضى ذلك تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث ،تناول الأول تطور الإسهام النسبي للمصادر الرئيسية في تمويل العجز المالي، بينما الآثار التضخمية كانت من حصة المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فقد استهدف قياس اثر العجز المالي في سلوك القطاع الخاص في جانبي الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص، والمبحث الرابع خصص لتحليل دور العجز المالي في مشكلة الديون الخارجية وأثرهما في تحديد موقف الحساب الجاري .

أما فحص طبيعة العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري وتحديد اتجاهها ألسببي على مستوى الاقتصادات العربية المشمولة بالدراسة فقد اضطلع الفصل الرابع من الدراسة في ذلك، وقد حرص الباحث على استخدام الأساليب القياسية المعاصرة والمعقدة والتي استخدمت في الدراسات التي استعرضت في المبحث الرابع من الفصل الاول والمتمثلة باختبارات الاستقرارية للبيانات (Stationary) كمرحلة أولى ثم اختبار تناظر التكامل للمتغيرات (Co integration) وأخيرا اختبار اتجاه السببية بإتباع سببية كرنجر (Granger-Causality). وعليه فقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين ، أولهما العرض النظري للأساليب القياسية المستخدمة وبموجب المصادر المعروضة في الرسالة ، أما المبحث الثاني فقد تم تطبيق الاختبارات القياسية بخطواتها الثلاثة على كل قطر من الاقطارالعربية المنتخبة لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين العجز المالي الحكومي وعجز الحساب الجاري.

هذا وقد توصلت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات أهمها وجود اثر تنافسي للقطاع العام على نشاطات القطاع الخاص في اقتصادات الأقطار العربية المشمولة بالدراسة وبدرجات متفاوتة ، كما وتوصل الباحث إلى عدم وجود علاقة سببية بين العجز المالي وعجز الحساب الجاري في مصر وتونس بينما كان للعجز المالي أثر موجب في عجز الحساب الجاري في المغرب فقط.

وقد تضمنت الدراسة ستة وعشرون ملحقاً إحصائيا لعرض بيانات الدراسة المستخدمة ومؤشراتها مشفوعة بطرق احتسابها، فضلاً عن ملحقاً احصائياً لاحتساب القيم الحرجة في اختبارات جذر الوحدة وتناظر التكامل بموجب طريقة (Mackinnon) علماً أن هذه القيم غير متوفرة في الكتب المنهجية لحداثتها.